وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٨/١٠/١٣ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١/١٠ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٢٥٦٧٥٠٠ ج (فقط مليونان وخمسمائة وسبعة وستون ألفًا وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٥٠٦٥٦١ ج (فقط مليونان وخمسمائة وستة آلاف وخمسمائة وواحد وستون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٦٠٩٣٩ ج (فقط ستون ألفًا وتسعمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١/١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى